رفض المصادقة على المضبطة بعد التصويت برفع اليد

سجال أحداث «الافتتاحية» طير جلسة مجلس الأمة

- مرزوق الخليفة : قدمنا رسالة واردة لتقديم قانون المقيمين بصورة غير قانونية ولم يدرج
- روح الدين : فوجئنا بتشكيل لجنة من قبل مكتب المجلس للتحقيق في أحداث الجلسة
- الهرشاني : غير صحيح عدم التزام حرس المجلس بالتعليمات وخلال 10 دقائق أخليت القاعة

احمد الشحومي مترئساً جلسة مجلس الامة (تصوير: صالح محمد)

- خالد عايد : لجنة التحقيق البرلمانية أساسية ومهمة كعمل رقابي على السلطة التنفيذية
- الشحومي : لا سند قانونيا للطلبات بشأن تشكيل لجنة تحقيق في أحداث الجلسة الافتتاحية

- الصقعبي: إذا كان التحقيق في « الافتتاح» ليس من شأن المجلس فما هو الذي من اختصاصه؟
- هشام الصالح : المادة 114 من الدستور تحدد اختصاص المجلس التشريعي والرقابي والمالي
- العارضي : لأول مرة اليوم تشارك الحكومة النواب بالاستياء من جلسة الافتتاح
- السويط : في حال شطب طلب تشكيل لجنة التحقيق سيوسم المجلس بمجلس «شطب اللجان»
- الشلاحي : ما حدث من الحكومة في «الافتتاح» هو عدم تعاون وأقول للخالد ستكون قريبا على المنصة
- الحريص : نوضح أن كلمة ارتياح التي صدرت عن الحكومة تنصب على ما انتهت إليه الجلسة
- أحمد الحمد : أرفض التعدي على الوزراء والنواب وأدعو لإسناد أي تحقيق للجهات المختصة

عقد مجلس الأمة أمس الجلسة العادية الأولى للفصل التشريعي السادس عشر ، وتضمن جدول أعمالها 22 رسالة واردة وتشكيل لجان تحقيق نيابية في ملفي غسل الأموال وتزوير الجنسية والنظر في احالة الخطاب الأميري إلى لجنة اعداد مشروع الجواب على الخطاب الأميري

وضمن تقارير اللجان البرلمانية المدرج على جدول الأعمال مشروع بقانون قدم في المجلس الماضي «قانون الاستيراد» وتمت الموافقة عليه في اللجنة المالية البرلمانية ولم يصوت عليه.

وافتتح نائب رئيس مجلس الأمة أحمد الشحومي الجلسة، ثم تلا الأمين العام علام الكندري أسماء الحضور والمعتذرين حيث اعتذر عن الحضور وزير الخارجية أحمد الناصر. وتلا الأمين العام مرسوم الإنابات الوزارية

بعدها، انتقل المجلس إلى بند التصديق على المضابط.

وتلا رئيس الجلسة طلبا يتعلق بالجلسة الافتتاحية وما صاحبها من أحداث.

وقال بدر الداهوم إن الطلب يتعلق بالتحفظ على المضبطة وهو بالنداء بالاسم.

وحصل سجال بين عدد من النواب ونائب رئيس المجلس على خلفية الطلب، انتهى برفض المجلس المصادقة على المضبطة بعد التصويت برفع اليد.

ثم تلا الشحومي طلبين يتعلقان بتشكيل لجنة تحقيق في أحداث الجلسة الافتتاحية ولإحالة المتطاولين على النواب إلى النيابة.

وقال النائب مرزوق الخليفة : قدمنا رسالة واردة لتقديم قانون البدون، ولم يدرج.

وقال النائب حمد روح الدين : فوجئنا بتشكيل لجنة تحقيق من قبل مكتب المجلس للتحقيق في أحداث الجلسة الافتتاحية ، لكل شاهد دخول أشخاص بدعوات مشبوهة وعدم التزام حرس المجلس بضبط القاعة.

ورد النائب حمد سيف الهرشاني ، والذي كان رئيس السن في الجلسة الافتتاحية قائلاً : غير صحيح عدم التزام وامتثال حرس المجلس بالتعليمات.. وخلال 10 دقائق أخليت القاعة.

وأشار النائب خالد عايد العنزي الى أنه «أمامنا طلبان وأدعو النواب إلى تقديم بلاغ إلى النائب العام والتحقيق مع الجميع.. ولجنة التحقيق البرلمانية أساسية ومهمة كعمل رقابي على السلطة التنفيذية».

وجدد الشحومي التأكيد على أنه «لا سند قانوني للطلبات بشأن تشكيل لجنة تحقيق في أحداث الجلسة الافتتاحية وإحالة المتطاولين على النواب إلى النيابة.

من جانبه، قال النائب مساعد العارضي: لأول مرة اليوم تشارك الحكومة النواب بالاستياء من جلسة الافتتاح، وندعوها لمشاركة النواب في التصويت على الطلبات النيابية للتحقيق.

بدوره، سأل النائب عبدالعزيز الصقعبي: إذا كان التحقيق في أحداث جلسة الافتتاح ليس من اختصاص مجلس الأمة، فما هو الذي من اختصاصه؟ مشددا على ضرورة تشكيل لجنة للتحقيق.

وأكد النائب فارس العتيبي أن «التصرفات التي شهدتها جلسة الافتتاح غير مسبوقة»، مستغربا «بيان الحكومة بإعرابها عن الارتياح لجلسة الافتتاح».

وقال النائب هشام الصالح: المادة 114 من الدستور تحدد اختصاص المجلس التشريعي والرقابي والمالي.. ويتضمن تحديد الرقابة على الحكومة ولجان التحقيق يجب أن توجه للحكومة.

وتابع: المادة 118 من الدستور حددت أن حفظ النظام العام في المجلس من اختصاص الرئيس، والمادة 39 من اللائحة الداخلية تعطي مكتب المجلس الحق في التحقيق في مسائل تتعلق بأعمال المجلس.

من جهته أكد النائب مهلهل المضف على أن احترام وحفظ كرامة الأمة أهم من أي تأسيس قانوني.

وشدد النائب أسامة الشاهين على حق المجلس في تشكيل لجنة التحقيق البرلمانية.

بدوره، لوح النائب صالح الشلاحي باستجواب رئيس الحكومة، وقال: إن ما حدث من قبل الحكومة في جلسة الافتتاح هو عدم تعاون، وأقول لرئيس الوزراء ستكون قريبا على المنصة ما لم تبادر بمد يد التعاون.

وأعرب النائب أحمد الحمد عن رفضه التعدي على الوزراء والنواب أو الإساءة لأي طرف، داعيا لإناطة أي تحقيق بالجهات المختصة.

بدوره، قال النائب مبارك الحجرف إنه «يجب أن يسري على من قام بأحداث الجلسة الافتتاحية ما سرى على من سبق بالمنع من دخول قاعة عبدالله السالم».

ولفت النائب ثامر السويط الى انه «في حال شطب طلب تشكيل لجنة التحقيق سيوسم المجلس بمجلس شطب لجان التحقيق كما أسبغ على مجلس سابق مسمى مجلس شطب الاستجوابات».

وأكد النائب عبدالله المضف أن المجلس سيد قرارته، داعيا للانتقال للتصويت على طلب تشكيل لجنة التحقيق في أحداث الجلسة الافتتاحية.

من جانبه، رأى النائب سعدون حماد أن نصوص الدستور والائحة تحدد اختصاصات المجلس ومكتب المجلس.. ولا يجوز إحالة المجلس للنيابة ومن لديه شيء يمكنه اللجوء للقضاء.

وأوضح نائب رئيس مجلس الأمة رئيس الجلسة أن المادة 30 من اللائحة حددت اختصاصات التعامل مع أمانة المجلس من خلال الرئاسة وأن حرس المجلس يأتمر بأمر الرئيس، ومواد الدستور حددت أن الجهة المناط للمجلس بالتحقيق معها هي الحكومة.

وأضاف الشحومي ان الطلب المقدم اليوم «أمس» سيفتح سابقة للتحقيق مع أي شخص قد تستخدم بالمستقبل.. وسأستخدم كل ما ذكر في الجلسة في لجنة التحقيق المشكلة بمكتب المجلس وكل من يرفض ذلك لا يزال يخشى من نتائج جلسة الافتتاح.

وأبدى عدد من النواب اعتراضهم على كلام الشحومي، وقال روح الدين: إذا منح مكتب المجلس الحق في التحقيق بأحداث جلسة الافتتاح فذلك يعني أن من حقه تقديم الاستجوابات وتوجيه الأسئلة.

من جهته، أكد وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص في مداخلة له خلال الجلسة استنكار الحكومة وشجبها لما شهدته جلسة الافتتاح من أحداث مؤسفة، موضحا أن بيان الحكومة الذي أعربت فيه عن ارتياحها كان بخصوص ما انتهت إليه الجلسة.

وقال الحريص « الأمر واضح بأن كلمة الحكومة عن ارتياحها يخص نتائج الجلسة، ولا يمكن للحكومة أن تستحسن ما شهدته الجلسة من أحداث».

وأضاف الحريص «إن ما ورد على لسان عدد من النواب بخصوص تعبير الحكومة عن ارتياحها تجاه أحداث الجلسة، نوضح أن كلمة ارتياح تنصب على ما انتهت إليه الجلسة».

وبين أن «هذا هو موقف الحكومة»، مضيفا « نتمنى من الإخوة النواب بعد هذا التوضيح عدم تكرار أن الحكومة ترتاح لمثل ما حدث في الجلسة الافتتاحية».

وأثناء تلاوة الأمين العام البند التالي لاستكمال أعمال المجلس، اعترض النائب الداهوم معربا عن رفضه الانتقال للبند التالي. ومن ثم رفع الشحومي الجلسة نهائيا الى اليوم .

الهرشاني متحدثا

بدر الحميدي يدلي بدلوه

جانب من الجلسة

الشيخ ثامر العلي ورنا الفارس خلال الجلسة

سعدون حماد متحدثاً خلال الجلسة

المجلس يرفض المصادقة علي المضابط